المجلس الاقتصادي العراقي يثمن قرارات رئيس الوزراء لتنظيم السياسة النقدية والأسواق

أكد المجلس الاقتصادي العراقي، اليوم السبت، أن القرارات الاقتصادية والتنظيمية لرئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي بتوجيه توحيد التعرفة الكمركية على جميع السلع المستوردة بنسبة (5%)، تمثل دعما كبيرا للأقتصاد ولحركة الأسواق العراقية، فضلا عن كونها نقلة نوعية ومفصلية في مسار تنظيم السياسة الاقتصادية والنقدية في البلاد.

وقال المجلس في بيان تلقته المطلع، إن "المجلس الاقتصادي العراقي يثمن عالياً القرارات الاقتصادية والتنظيمية الحكيمة والمدروسة التي أصدرها رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي والمتمثلة بتوجيه توحيد التعرفة الكمركية على جميع السلع المستوردة بنسبة (5%) اعتباراً من مطلع شهر كانون الأول لعام 2026 ، فضلاً عن إجراءات البنك المركزي العراقي بزيادة عدد الحصص النقدية من العملة الأجنبية المخصصة للمسافرين لتصبح (12) حصة سنوياً بدلاً من (6) حصص وبواقع (3) آلاف دولار لكل مسافر".

وأضاف أن "هذه الخطوات الإصلاحية الشجاعة تمثل دعم كبير للأقتصاد ولحركة الأسواق العراقية ، وهي نقلة نوعية ومفصلية في مسار تنظيم السياسة الاقتصادية والنقدية ، وتصب بشكل مباشر في خدمة الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك (المواطن العراقي) لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والظروف الإقليمية والدولية غير المستقرة التي تلقي بظلالها وتأثيراتها المباشرة على العراق ودول المنطقة"، مشيرا

الى أن "توحيد التعرفة الكمركية سيسهم بفاعلية في ضبط حركة الاستيراد ، والحد من التلاعب والتهرب الكمركي، فيما ستعزز زيادة حصص المسافرين من استقرار سوق الصرف وتلبية احتياجات المواطنين بكل شفافية وانسيابية".

وتابع أن "المجلس الاقتصادي العراقي يؤكد أن هذه القرارات الحكيمة تأتي استكمالاً لسلسلة الإجراءات الحازمة والخطوات الجريئة العديدة التي اتخذها رئيس الوزراء"، مبينا أنه "في الوقت الذي يجدد فيه المجلس الاقتصادي العراقي دعمه الكامل ومؤازرته لجهود الحكومة وبرنامجها الإصلاحي الرامي إلى النهوض بالواقع الاقتصادي والمالي للبلادر، فإنه يدعو جميع الاتحادات والمجالس والمنظمات الاقتصادية والتجارية والقطاع الخاص عموما إلى التفاعل الإيجابي والمسؤول مع هذه القرارات والتعليمات ، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والازدهار لبلدنا العزيز وشعبه الكريم".